الأمم المتحدة S/2014/397

مجلس الأمن

Distr.: General
6 June 2014
Arabic
Original: English

التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٥ تموز/يوليه ٢٠١٢، الذي طلب فيه المجلس إليَّ أن أضع وأنفذ، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية. ويُقدم أيضاً عملا ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ (S/PRST/2013/10) الذي طُلب فيه إليَّ أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وفي البيان ذاته، طلب المجلس إلى الأمم المتحدة إنشاء آلية تنسيق فعالة ومفصلة لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة.

٢ - ويلخص هذا التقرير أهم التطورات المستجدة في المنطقة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤، ويقدِّم معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ ركائز الاستراتيجية المتكاملة الثلاث، وهي الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. كما يقدم موجزاً لآخر المستجدات المتعلقة بالمبادرات الإقليمية الأخرى ويلخص أنشطة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق في ما بينها.

ثانيا - التطورات المستجدة في منطقة الساحل

٣ - لأغراض تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، واصلت الأمم المتحدة العمل بتعريف مرن لمنطقة الساحل والصحراء بوجه أعم، ويشمل بلدان غرب أفريقيا ووسطها وشمالها ويركز على التطورات والأنشطة الإقليمية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت

100614 100614 14-54215 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أنباء عن وقوع بعض التطورات السارة في مالي في بداية الأمر، حيث أدى استقرار الوضع إلى عودة بعض اللاجئين من البلدان المجاورة وعودة أعداد أكبر من النازحين. لكن هذا الاتجاه قد ينتكس للأسف في أعقاب تدهور الأوضاع الأمنية في شمال مالي مؤخراً. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المنطقة تواجه مصاعب في مجالات الحوكمة والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية، بما في ذلك الجرائم العابرة للحدود وتزايد التهديدات الإرهابية، التي أفضت إلى تدفق أعداد أخرى من اللاجئين والنازحين. وتُبذل الجهود في الوقت الراهن لتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة، بطرق منها بدء العمل بتدابير جديدة لمواءمة الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الجرائم العابرة للحدود. وعلى النحو المبين أدناه، أخذت بلدان المنطقة زمام المبادرة في الضغط من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل كأداة لمواجهة تحدياتها الجليّة.

الحوكمة

٤ - بينما يستعد مزيد من البلدان في منطقة الساحل لتنظيم انتخابات خلال العامين المقبلين، يتعين القيام بالمزيد لضمان عمليات سياسية شاملة تتسم بمشاركة أوسع، وخاصة من قبل النساء والشباب. والجهود جارية على المستوى الإقليمي لتنفيذ الصكوك القانونية الإقليمية القائمة، ومن ضمنها بروتوكول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالديمقراطية والحكم الرشيد، وذلك لضمان التشجيع على إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة لا يشوبها عنف. ومع ذلك، لم تُبد جميع البلدان نفس المستوى من الإرادة السياسية. وقد أكد بعض القادة في المنطقة الحاجة إلى التشجيع على تصديق وإنفاذ الأطر المعيارية القائمة، التي تهدف إلى مساعدة بلدان المنطقة على الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بالتشجيع على إجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشفافية، وكذلك الحوكمة الرشيدة.

٥ - ويمنع الفقر والتهميش الاجتماعي وعدم وجود موارد معظم الناس، ولا سيما النساء والشباب، من الترشح للانتخابات أو المشاركة في حملاتها. ولا تزال المنطقة تشهد انخفاض عدد النساء والشباب في البرلمان والمناصب السياسية العليا. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب ضعف نظم التسجيل المدني وجمع الإحصاءات الحيوية، لا تُسجَّل سوى نسبة ٥٥ في المائة من الأطفال في المتوسط عند الولادة في بلدان منطقة الساحل. ويجد كثير من الأطفال الذين لم يسجَّلوا عند الولادة مشاكل في التصويت في وقت لاحق من حياتهم لأنهم تعوزهم الوثائق الصالحة لإثبات هويتهم القانونية. وفي بعض البلدان، لا يزال الأطفال من الأقليات العرقية والدينية والأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية أو الأسر المعيشية الفقيرة يتضررون بشكل خاص من عدم امتلاك بطاقات هوية صالحة.

٦ - وعلى الرغم من بعض الجهود، يتعثر الأداء الفعال للسلطة القضائية في العديد من بلدان المنطقة بسبب قلة الموارد وضعف البنية التحتية وعدم الاستقلالية عن العمليات السياسية. ومن بين المشاكل الأخرى المرتبطة بالأداء الفعال للسلطة القضائية انعدام الموارد المادية والبشرية. وقد أعاقت المستويات العالية من الفقر والأمية الجهود المبذولة في العديد من بلدان منطقة الساحل لتحسين سبل اللجوء إلى القضاء. ويقدَّر أن نسبة ٧٠ في المائة فقط من السكان في منطقة الساحل والصحراء بشكل أعم هي التي لديها إمكانية اللجوء إلى المحاكم التقليدية التي يكون من السهل على النساء والأطفال والمهاجرين في بعض الأحيان اللجوء إليها. وتتفاقم حدة الصعوبات المؤسسية للسلطة القضائية بسبب انعدام الآليات الإقليمية الفعالة التي يمكن للمواطنين استخدامها وسيلة للانتصاف.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عدة بلدان في منطقة الساحل الترويج لإطار تنظيمي شفاف في محاولة منها لجذب المستثمرين وبلوغ مرتبة ''الاقتصاد الناشئ'' بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك، لا تزال الاستثمارات الخاصة متعثِّرة من جراء طول أمد إجراءات الفصل في المنازعات التجارية وكثرة تكاليفها. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تتحمل آليات التحكيم المحلية ما يفوق طاقتها أو تفتقر إلى القدرات الفنية للفصل في المعاملات التي تهم أطرافاً متعددة. ويمكن للآليات الإقليمية، مثل محكمة التحكيم التابعة لمنظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا في أبيدجان بكوت ديفوار والمركز الإقليمي للتحكيم التجاري في لاغوس بنيجيريا، أن تحقِّق وفورات قيِّمة في الحجم وتعزِّز الضمانات، إلى جانب الآليات المحلية.

٨ - ومن بين المشاكل المتكررة والشائعة في العديد من البلدان في منطقة الساحل التأثيرُ الذي يتركه انعدام الأمن في المناطق الحدودية في أجهزة الحكم المحلي وسلطة الدولة والسيطرة على الأراضي. وتعرِّض سهولة اختراق الحدود، التي تمتد إلى حد كبير في مناطق شاسعة وقليلة السكان، البلدان لمشاكل عديدة، بما فيها الهجرة غير النظامية والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر وتوسُّع أنشطة الشبكات الإرهابية. وعلى الرغم من الجهود المستمرة، لا يزال ضعف مؤسسات الدولة وانعدام الإحصاءات وقواعد البيانات وضعف نظم إدارة الحدود كلها تشكل عقبات خطيرة أمام الإصلاحات الوطنية، مما يؤثر سلباً في أمن الناس وأمن الدول والتكامل الإقليمي والنمو والتنمية الاقتصاديين.

الأمن

٩ - لا يزال الأمن في المنطقة متقلباً. ولا يزال لتدهور الوضع السياسي والأمني في ليبيا، والمأزق السياسي والتحديات الأمنية المستمرة في مالي، وتزايد عدد الهجمات الإرهابية في

جميع أنحاء المنطقة، لا سيما تلك التي تقوم بها جماعة بوكو حرام في نيجيريا، وحوادث الاختطاف العديدة للحصول على فديات، عواقب وخيمة على المدنيين والاقتصادات المحلية.

١٠ - ففي ليبيا، يُخشى أن تعرقل الأزمة السياسية والأمنية المتنامية مسيرة التحوُّل الديمقراطي في البلاد. وبينما مضى البعض من العمليات الانتقالية إلى الأمام، لا سيما انتخاب جمعية صياغة الدستور في نيسان/أبريل ٢٠١٤ وعدد من الإنجازات التشريعية في مجال العدالة الانتقالية، فقد كان التقدم المحرز ضئيلا. وبلغت التوترات الأخيرة بين قوات الإسلاميين وغير الإسلاميين ذروتها في منتصف أيار/مايو مع وقوع اشتباكات كبيرة في بنغازي وطرابلس. ولا تزال ثمة حاجة لإبرام اتفاق واسع على مستقبل عملية الانتقال الديمقراطي في ما بين الجهات الفاعلة السياسية والقبلية والعسكرية الكبرى لكي تحقق هذه العملية تقدماً ملموساً.

١١ - أما في مالي، وبعد تحسُّن أولي بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية في عام ٢٠١٣، التي قلَّلت من قدرات الجماعات المسلحة الإرهابية، تدهور الوضع الأمني في الجزء الشمالي من البلاد تدريجياً مع وقوع زيادة ملحوظة في عدد انفجار الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع وحوادث إطلاق النار غير المباشرة ضد قوات مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية سيرفال. وعلاوة على ذلك، استؤنف القتال بين قوات الأمن في مالي والجماعات المسلحة يوم ٢١ أيار/مايو ٢٠١٤، في أعقاب الاشتباكات التي دارت رحاها في كيدال يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو خلال زيارة لرئيس وزراء مالي موسى مارا. وقد أُبرم هذا الاتفاق، الذي يشمل وقفاً لإطلاق النار، يوم ٢٤ أيار/مايو بفضل تدخلات حاسمة من رئيس الاتحاد الأفريقي ورئيس موريتانيا، محمد ولد عبد العزيز، وممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

١٢ - وثمة تطور مثير للقلق بشكل خاص وهو الزيادة الحاصلة في أنشطة جماعة بوكو حرام داخل نيجيريا وخارجها. فهناك أدلة متزايدة على أن جماعة بوكو حرام أصبحت أفضل تجهيزاً وتسليحاً ولها من الإمكانات ما يمكِّنها من زعزعة استقرار المناطق المحيطة ببحيرة تشاد، حيث تردد أنها تستخدم حدود نيجيريا مع الكاميرون وتشاد والنيجر التي يسهل اختراقها لتهريب الأسلحة وشن هجمات ضد المؤسسات العامة والسكان المدنيين. وقد غدت الأزمات القائمة في ليبيا ومالي ونيجيريا تزعزع الاستقرار في منطقة الساحل بوجه أعم.

١٣ - وتستغل الجماعات الإجرامية المنظمة من حدود بلدان المنطقة الواسعة التي يسهل اختراقها، مما تجعل القيام بدوريات فعالة أمراً في غاية الصعوبة. كما أنها تستغل ضعف

هياكل الحوكمة وعدم الاستقرار السياسي لبناء شبكات غير مشروعة وإرهابية تقوض العلاقات المشروعة عبر الحدود. وتشير بعض الدراسات إلى أن الهجمات الإرهابية قد زادت في عام ٢٠١٣ في المغرب العربي ومنطقة الساحل زيادة مهولة قدرها ٦٠ في المائة مقارنة مع عام ٢٠١٢، حيث بلغ مجموع الحوادث على صعيد المنطقة ٢٣٠، وهو أعلى مجموع سنوي في المنطقة على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

١٤ - وبالنظر إلى انتشار الأنشطة الإجرامية في منطقة الساحل، لا تزال قدرة الجماعات الإرهابية والمتطرفة على تجنيد الشبان والشابات وتلقينهم مبادئ التطرف مدعاة للقلق المتزايد. ويشكل الشباب الذين يقل عمرهم عن ٢٥ أكبر فئة ديمغرافية في غرب أفريقيا والمغرب العربي، وهم يتضررون بشكل مفرط بسبب زيادة البطالة في منطقة الساحل. والشباب العاطلون عن العمل هم عرضة بوجه خاص للتطرف الديني، في حين أن الجماعات المتطرفة تستثمر بشكل متزايد في تطوير وسائل تلقين مبادئ عنيفة، وتجنيد الأفراد على الصعيدين المحلي والدولي، وتنفيذ عمليات عبر الحدود. ويستمر انتشار الأيديولوجيات المتطرفة والمتشددة في منطقة الساحل، وقد بدأت تدفع بالعديد من الرجال والنساء الشباب إلى العنف. ومن ثم، بدأ النسيج الاجتماعي القائم يختل والمجتمعات المحلية تتفكك وتجد المؤسسات الوطنية نفسها أمام تحديات شتى.

القدرة على التكيف

١٥ - لا يزال الوضع الإنساني هشاً للغاية في منطقة الساحل. وما فتئ انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتفشي الأمراض وانعدام الأمن والكوارث تضر بملايين الأشخاص. ففي عام ٢٠١٤، لا يزال ٢٠ مليون شخص على الأقل عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي (يوجد ٤,١ ملايين منهم بالفعل في حالة طوارئ) وما يقرب من ٥ ملايين طفل معرضون لخطر سوء التغذية الحاد، على الرغم من مواسم زراعية ورعوية جيدة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وأصبح ما يزيد على ١,٥ مليون شخص في عداد النازحين أو اللاجئين. وفي حين أن أسعار المواد الغذائية قد انخفضت بعض الشيء بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، إلا أنها تظل أعلى من المتوسط المسجَّل على مدى خمس سنوات وتساهم في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي المنذِرة بحالات طوارئ وغير المنذِرة بحالات طوارئ في شمال مالي والنيجر وشمال شرق نيجيريا والسنغال.

١٦ - إن منطقة الساحل، سكانها واقتصاداتها، عرضةٌ بوجه خاص للأخطار ذات الصلة بالمناخ وقليلة المنعة في مواجهتها نتيجة لعوامل مثل تدهور النظم البيئية والتحضر العشوائي والفقر وعدم المساواة بين الجنسين وضعف أجهزة الحكم. وتتضرر الأسر المعيشية الفقيرة

على نحو مفرط من جراء الكوارث الطبيعية بالنظر إلى اعتمادها الكبير على الموارد الطبيعية في معيشتها. وفي حين يزداد تواتر الصدمات البيئية والاقتصادية في منطقة الساحل وحدتها، هناك أدلة متزايدة على أن قدرة أفقر الفئات السكانية على التكيف معها آخذة في الاضمحلال. وتجد أعداد متزايدة من الأسر المعيشية نفسها تصارع من أجل التعافي بشكل تام من أي صدمة قبل أن يتعين عليها مواجهة صدمة أخرى. وفي مثل هذه الظروف، تتخذ الأسر التدابير التي قد تساعدها على التخفيف من حدة المشكلة على المدى القصير ولكن غالباً ما تترك فيها آثار سلبية لا سبيل إلى تغييرها على المدى الطويل.

١٧ - وللنساء مكانة محورية في تنمية المناطق الريفية والاقتصادات الوطنية. فهن يمثلن نسبة كبيرة من القوة العاملة الزراعية، حيث يقمن بدور رئيسي في إنتاج الأغذية، وخاصة في زراعة الكفاف. وعلى المستويين المحلي والوطني، يعتمدن آليات التكيف التي تسمح للمجتمعات باستيعاب الصدمات الطبيعية والاقتصادية والتعافي منها. ومع ذلك، لا تتمكن النساء والفتيات الريفيات من الوصول إلى الموارد الإنتاجية، مثل الأراضي والمدخلات الزراعية والتمويل والقروض والخدمات الإرشادية والتكنولوجيا، مما يحد بدوره من كفاءة القطاع الزراعي.

١٨ - وللزراعة الرعوية دور رئيسي في اقتصادات غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، حيث تساهم على نطاق واسع في الأمن الغذائي والتغذوي وسبل المعيشة والتنمية الاقتصادية. وتساهم النظم الرعوية إلى حد كبير في حصة قطاع الثروة الحيوانية (من ١٠ في المائة إلى ٢٥ في المائة) من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مثل بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وبالإضافة إلى ذلك، يشكل الإنتاج الرعوي وسلاسل الأنشطة ذات الصلة المضيفة للقيمة مصادر للعمالة بالنسبة لجزء كبير من السكان.

١٩ - ويشكل استنزاف الموارد وتدهور البيئة خطراً أساسياً يتهدد الأمن البشري في منطقة الساحل. فهما بالتأثير سلباً في النظم الإيكولوجية قد يؤديان إلى اضطراب سبل العيش، وتقويض أسس السلام والتنمية. وتضم منطقة الساحل العديد من أحواض الأنهار العابرة للحدود، بما فيها أحواض أنهار النيجر والسنغال وغامبيا وفولتا وبحيرة تشاد، التي تندرج كلُّها ضمن أطر تعاونية. غير أن أطر أحواض الأنهار هذه توجد في مراحل مختلفة من التنمية، غير أن أهميتها تتزايد لأن البلدان تواجه مصاعب في تدبير مواردها المائية بطريقة مستدامة وسلمية نتيجة لتزايد عدد السكان والتوسع العمراني السريع والضغوط الاقتصادية وتغير المناخ.

ثالثا - آخر المستجدات عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

ألف - اجتماعات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى بشأن منطقة الساحل

٢٠ - لضمان توافق واسع النطاق في الآراء لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، دعوتُ إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن الحالة في منطقة الساحل على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في نيويورك. وقد رحبت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلو المنظمات الإقليمية والدولية بالاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل وأعربوا عن تأييدهم لتنفيذها، وطلبوا إليّ في الوقت ذاته أن أعمل على تنسيقها مع المبادرات الأخرى في المنطقة. وأكد المشاركون مجدداً ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار في منطقة الساحل، بطرق منها زيادة القدرة على مقاومة الصدمات المتكررة، وجددوا التزامهم بالعمل معاً بشكل وثيق لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة.

٢١ - وخلال الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ترأستُ زيارة رفيعة المستوى إلى بوركينا فاسو وتشاد ومالي والنيجر مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني زوما، ورئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، ورئيس مصرف التنمية الأفريقي، دونالد كابيروكا، مفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي، أندريس بيبالغْس. وأبرزت تلك الزيارة المشتركة التزام المؤسسات المشاركة بالعمل معاً لمساعدة بلدان منطقة الساحل ومنظماتها دون الإقليمية على التصدي للتحديات الهيكلية الكامنة وراء الأزمات المتكررة في المنطقة. واسترعت الانتباه إلى قضايا مهملة ولكنها حاسمة، مثل العلاقة بين الأمن والتنمية، وأهمية الخصائص الديمغرافية وتمكين المرأة، والحاجة إلى معالجة أزمات الغذاء التي تعاني منها منطقة الساحل ومقاضاة مهرِّبي البشر، وكذلك الحاجة إلى تحسين الأوضاع في مجتمعات المهاجرين الأصلية، وإيجاد فرص عمل مأمونة للمهاجرين. كما أعطت الزيارة زخماً سياسياً لإنشاء منتدى للتنسيق بين البلدان والمنظمات في منطقة الساحل.

٢٢ - وخلال تلك الزيارة، تعهدت مجموعة البنك الدولي بمبلغ ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل استثمارات إقليمية جديدة على مدى فترة سنتين، بالإضافة إلى دعم برامجها القطرية. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن التبرع بمبلغ إجمالي قدره ٥ بلايين يورو (٦,٧٥ بلايين دولار) لستة من بلدان منطقة الساحل على مدى سبع سنوات.

باء - أنشطة مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل والممثل الخاص لغرب أفريقيا

٢٣ - قدم مبعوثي الخاص لمنطقة الساحل، رومانو برودي، إحاطة إلى مجلس الأمن في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأكد أن تنفيذها ينبغي أن يقوم على تمكين بلدان منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية من تبني الحلول والمبادرات الهادفة إلى مواجهة تحدياتها المشتركة. وقد استمر مبعوثي الخاص حتى نهاية فترة ولايته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في تعبئة المجتمع الدولي لإيلاء اهتمام وشيج بالتحديات الأمنية والتنموية المترابطة التي تواجهها المنطقة وركز اهتمامه بوجه خاص على المشاورات الجارية بين الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي لإنشاء صندوق لتمويل الإجراءات المتعلقة بمنطقة الساحل باعتباره آلية تمويل مبتكرة.

٢٤ - وزار مبعوثي الخاص العديد من رؤساء الدول داخل المنطقة وخارجها للتوعية بالتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. وبغية تمكين السكان المحليين، زار المنطقة، حيث لم يتفاعل مع رؤساء الدول وكبار مسؤولي الحكومات فحسب، بل أيضاً مع منظمات المجتمع المدني. وضماناً للتآزر بين عمله وعمل منظومة الأمم المتحدة في المنطقة، عمل بشكل وثيق جداً مع ممثلي الخاص لغرب أفريقيا، سعيد جنيت، وشمل ذلك القيام بزيارات مشتركة إلى المنطقة. فقد التقى مبعوثي الخاص وممثلي الخاص برئيس موريتانيا في نواكشوط يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ وبرئيس النيجر، مامادو إيسوفو، ورئيس كوت ديفوار، الحسن واتارا، يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وأطلع مبعوثي الخاص ممثلي الحكومات على التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة وحث على إنشاء آلية مناسبة للتنسيق على المستوى السياسي. وكانت تلك الزيارات بمثابة إشارات موجهة إلى حكومات المنطقة للدلالة على التزام الأمم المتحدة بالتحرك بسرعة وبطريقة منسقة لما فيه خير المنطقة.

٢٥ - وبينما كانت عملية توظيف المبعوث الخاص الجديد لمنطقة الساحل جارية، أظهر ممثلي الخاص لغرب أفريقيا قيادة فعالة في الإشراف على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وسافر في مناسبات عديدة إلى المنطقة للقاء رؤساء الدول ووزراء الخارجية، وكان مصحوباً أحياناً بوزراء الاقتصاد والتخطيط، لإطلاعهم على الجهود المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة وعلى التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. كما قاد الجهود التي بذلتها منظومة الأمم المتحدة في المنطقة لتنسيق الأنشطة في إطار الاستراتيجية المتكاملة، كما هو موضح أدناه.

٢٦ - ونُقل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل من روما إلى دكار اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وعينتُ يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤ هيروت غيبري سيلاسي في منصب مبعوثتي الخاصة الجديدة لمنطقة الساحل للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. ويتقاسم مكتبها ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا المبنى ذاته.

جيم - أنشطة منظومة الأمم المتحدة في المنطقة

إنشاء آلية تنسيق تابعة للأمم المتحدة من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية المتكاملة

٢٧ - استجابة لبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣، الذي طُلب فيه إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا إنشاء آلية تنسيق فعالة ومفصلة لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، أنشأ ممثلي الخاص لغرب أفريقيا لجنة توجيهية وثلاثة أفرقة عاملة إقليمية مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة تُعنى بمجالات الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في تقريري عن أنشطة المكتب بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/732). وستترأس اللجنة التوجيهية مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل بعد تعيينها في هذا المنصب. وتوفر اللجنة التوجيه الاستراتيجي العام وتشرف على الجهود المتضافرة المشتركة بين الوكالات لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وتتألف من فريق المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين في بلدان منطقة الساحل والقائمين على انعقاد اجتماعات الأفرقة العاملة الإقليمية الثلاثة.

٢٨ - وتتولى الأفرقة العاملة الثلاثة مسؤولية تنسيق تنفيذ المشاريع ذات الاهتمام الإقليمي بمجالات الحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. ويتولى عقد اجتماعات الفريق العامل الإقليمي المعني بالحوكمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد أعطى الأولوية لتنفيذ الأنشطة التي تركز على تعزيز: (أ) نظم العدالة الوطنية؛ (ب) والعمليات الانتخابية؛ (ج) والحكم المحلي لتعزيز الأمن والتنمية في المناطق الحدودية.

٢٩ - ويتولى مكتبُ الأمم المتحدة لغرب أفريقيا عقد اجتماعات الفريق العامل الإقليمي المعني بالأمن، وينصب اهتمامه على تعزيز قدرات آليات الأمن الوطني والإقليمي لمواجهة التهديدات العابرة للحدود. وقد أعطى الأولوية لتنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى ما يلي: (أ) تعزيز إدارة الحدود، بما في ذلك مراقبة الحدود، بشراكة مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية؛ (ب) والمساعدة في وضع استراتيجيات إقليمية ووطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع،

بما في ذلك الآليات لتنفيذها في إطار المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ (ج) والمساعدة على منع الإرهاب والتطرف العنيف والتشدد، بما يتفق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٠ - ويتولى منسِّق الشؤون الإنسانية الإقليمي لمنطقة الساحل عقد اجتماعات الفريق العامل الإقليمي المعني بالقدرة على التكيف. وتتواءم الأنشطة المتوخاة في إطار هذا الهدف الاستراتيجي للاستراتيجية المتكاملة بشكل وثيق مع التحالف العالمي للمبادرة المتعلقة بزيادة القدرة على التكيف الذي يقوده الاتحاد الأوروبي. وقد حدد الفريق العامل الإقليمي المعني بالقدرة على التكيف ١١ مجالا محدداً للأنشطة التي بإمكانها تعزيز قدرة الناس على التكيف في منطقة الساحل، وهي: (أ) تدبير الموارد الطبيعية في مناخ متغير؛ (ب) وإنشاء احتياطي استراتيجي إقليمي من الأغذية؛ (ج) وتسريع الخطى نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية؛ (د) وتعزيز التأهب للكوارث الإقليمية؛ (هـ) وإدارة المياه العابرة للحدود؛ (و) وبناء القدرات والحد من أوجه الضعف للسكان المتنقلين والمضيفين؛ (ز) وتوقعات الأرصاد الجوية لأغراض الإنذار المبكر؛ (ح) وتعزيز العائد الديمغرافي؛ (ط) وتعزيز الصحة الحيوانية؛ (ي) واتخاذ تدابير لدعم الرعي؛ (ك) وتحسين إدارة المعلومات وتحليل المخاطر والضعف وقياس القدرة على التكيف.

وضع خطة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦

٣١ - في إطار تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل، عقد الفريق العامل الإقليمي المعني بالحوكمة والفريق العامل الإقليمي المعني بالأمن في ١ آذار/مارس ٢٠١٤ اجتماعاً فنياً مشتركاً ليوم واحد مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي للاتفاق على الأولويات المشتركة وتحديد البرامج المشتركة الممكن تنفيذها في مجالي الحوكمة والأمن.

٣٢ - وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٤، اجتمع القائمون على انعقاد اجتماعات الأفرقة العاملة الإقليمية الثلاثة في أبوجا برئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمفوضين المكلفين بما يلي: (أ) تنفيذ استراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنطقة الساحل؛ (ب) وسياسة الاقتصاد الكلي؛ (ج) والشؤون الاجتماعية والجنسانية والتعليم؛ (د) والعلم والثقافة. واجتمعوا أيضاً بأعضاء فرقة العمل المعنية بمنطقة الساحل التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وناقشت المؤسستان أولويات كل منهما والتدخلات البرنامجية وبحثتا سبل تعزيز التنسيق في ما بينهما. ونتيجة لهذه المشاورات، ستُنفذ الأنشطة المقترحة من قبل الأمم المتحدة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول

وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، وشركاء رئيسيين آخرين.

٣٣ - كما قاد القائمون على انعقاد اجتماعات الأفرقة العاملة الإقليمية الثلاثة بعثات مشتركة بين الوكالات موفدة إلى أربعة من بلدان الساحل الخمسة لتوفير الدعم الفني لها والمساعدة في وضع الصيغ النهائية لمقترحات المشاريع التي تستجيب للأولويات الوطنية المحددة ضمن أهداف الاستراتيجية المتكاملة الثلاثة. وزاروا تشاد في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وبوركينا فاسو في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، والنيجر في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، وموريتانيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤. ووجدت هذه البعثات مستويات متفاوتة من التقدم في وضع مقترحات المشاريع في مختلف البلدان. كما أنها أتاحت الفرصة لتوعية السلطات الوطنية والجهات المعنية الرئيسية، بما فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الماليون والتقنيون ومنظمات المجتمع المدني، بالجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة وبالتقدم المحرز حتى الآن.

٣٤ - وكررت السلطات الوطنية التزامها بالتصدي للتحديات الإقليمية في منطقة الساحل وأعربت عن تأييدها لتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل، بما في ذلك استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة، وتقيُّدها به. وقد أنشأت بعض البلدان آليات للمساعدة على ضمان معالجة هذه التحديات الإقليمية بالشكل الصحيح. فقد أنشأت النيجر لجاناً فرعية لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية المتكاملة، وُضعت تحت سلطة رئيس الوزراء، في أمانة الاستراتيجية لشؤون الأمن والتنمية. وعينت تشاد أيضاً مسؤولي تنسيق في إطار كل هدف من الأهداف الثلاثة. وفي موريتانيا، تتولى وزارة الاقتصاد والتنمية مهمة التنسيق الشاملة للاستراتيجية المتكاملة وقد عينت البلاد مسؤولي تنسيق لكل هدف.

الإنجازات والتحديات الرئيسية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

الهدف الاستراتيجي ١: الحوكمة

٣٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بدأت منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في المنطقة تنفيذ عدة أنشطة تروم دعم الجهود التي تبذلها بلدان منطقة الساحل للتصدي للتحديات الحوكمة. وساعد مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنشاء منتديات نسائية للانتخابات في مالي، وتعمل مع السلطات الوطنية لإنشاء 'غرفة تُعنى بأحوال المرأة' لمراقبة الانتخابات المقبلة في بوركينا فاسو

وموريتانيا. وتدعم هذه المبادرة المشتركة الجهود الوطنية للتشجيع على إجراء انتخابات سلمية والحد من العنف السياسي وزيادة مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وبالإضافة إلى ذلك، دشن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠١٤ قاعدة بيانات لتبادل المعلومات والمعارف عن موضوع ''القضايا الجنسانية والمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا'' لمنطقتي الساحل وغرب أفريقيا.

٣٦ - وبدعم من حكومة اليابان، ينفِّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً بتكلفة قدرها ٢٠ مليون دولار في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، ويركِّز على الحوكمة الرشيدة والأمن البشري. ففي بوركينا فاسو، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بناء قدرات ٧٠٠ من كبار المسؤولين الذين يعملون في مكتب أمين المظالم في البلاد لتسهيل التواصل بين القيادات الدينية والتقليدية. وفي تشاد، دعم البرنامج الإنمائي عملية تشاورية لإعداد خطة وطنية للحد من مخاطر الكوارث وخطة تنفيذها. وفي مالي، دعم البرنامج الإنمائي ١٠٠ من منظمات المجتمع المدني لتعزيز الوئام الاجتماعي من خلال الحوار على المستوى المحلي وإشراك المرأة في عملية السلام. وفي موريتانيا، ساعد البرنامج الإنمائي على تدريب دبلوماسيين حكوميين ومسؤولين من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسطاء تقليديين في جميع أنحاء البلاد على منع نشوب الصراعات. وفي النيجر، دعم البرنامج الإنمائي جهود الحكومة لتعزيز سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وإيجاد فرص العمل والأنشطة المدرّة للدخل، مع التركيز على الشباب، في المناطق الريفية في جميع أنحاء البلاد.

٣٧ - ودعماً لتنفيذ إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنع الأزمات، استكمل البرنامج الإنمائي عمل مديرية الإنذار المبكر التابعة للجماعة عن طريق إيفاد خبير دولي لإجراء تقييمات لمخاطر الضعف في بلدين، هما غامبيا وكابو فيردي، مع التركيز على توجيه أعمال تطوير أساليب الإنذار المبكر وتحليل الأوضاع. وجرت عملية مماثلة في بقية أرجاء منطقة الساحل في عام ٢٠١٣. وخلال الاجتماع التشاوري الذي عقدته الجماعة الاقتصادية بشأن آليات الإنذار المبكر وسبل التصدي في أبيدجان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أطلع البرنامج الإنمائي المشاركين على بعض المعلومات والخبرات اللازمة لإنشاء البنى التحتية الوطنية من أجل السلام. كما أوفد البرنامج خبيراً دولياً لمساعدة إدارة السلام والأمن والدبلوماسية التابعة للجماعة الاقتصادية لاستعراض حالة تفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة وسط أفريقيا. وحدد الخبير الثغرات من أجل تعزيز قدرات

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على منع نشوب الصراعات واحتوائها لتفعيل المنظومة على نحو تام.

٣٨ - واتخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) خطوات ملموسة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، لتعزيز قدرات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والبرلمانيين من أجل تحسين تدبير الموارد العامة في منطقة الساحل. وفي ما يتعلق بحقوق الطفل، دعمت اليونيسيف عمل برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية عن طريق تعزيز تسجيل المواليد لجميع الأطفال في منطقة الساحل. وفي عام ٢٠١٤، بدأت اليونيسيف في وضع إطار مؤسسي لإقامة تعاون أمتن بين نظم الصحة والتسجيل المدني لضمان التشغيل البيني بين الاثنين وتيسير تقديم الخدمات في جميع أنحاء منطقة الساحل.

٣٩ - ومن أجل تحسين فرص العمل للشباب في المنطقة، دعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تفعيل أطر المؤهلات الوطنية والإقليمية في المنطقة دون الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الهادفة إلى تعزيز مؤسسات التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين وبرامج اكتساب المهارات.

٤٠ - وفي مجال حقوق الإنسان، دعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في المنطقة، وخاصة في بنن وبوركينا فاسو والسنغال وغامبيا وكابو فيردي. وقدمت المفوضية وشركاؤها أيضاً الدعم الفني لشبكة مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا في ما قامت به من أنشطة بناء القدرات. وفي ما يتعلق بتقديم الدعم لنظم العدالة في منطقة الساحل، ما فتئت المفوضية تعزز قدرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومحكمة العدل التابعة لها للتوعية بدور المحكمة. وواصلت المفوضية تقديم الدعم لتعزيز وحماية حقوق المرأة على نحو أفضل في منطقة الساحل والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة من قبل دول المنطقة. وفي إطار تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ساعدت المفوضية بوركينا فاسو وغامبيا والسنغال على إعداد خطة عمل وطنية.

٤١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عززت منظومة الأمم المتحدة في المنطقة أنشطة التوعية واستثمرت في بناء قدرات السلطات الوطنية لمعالجة القضايا المتعلقة بالهجرة والاتجار بالأشخاص في جميع أنحاء منطقة الساحل. ففي السنغال، سهلت الأمم المتحدة، بالتعاون مع وزارة الداخلية، تقديم وحدات تدريبية وإعداد كتيب معلومات عن حماية حقوق النازحين في المناطق الحدودية.

الهدف الاستراتيجي ٢: الأمن

٤٢ - دشنت الأمم المتحدة عدداً من المشاريع الإقليمية منذ تموز/يوليه ٢٠١٣ بهدف تعزيز الأمن في منطقة الساحل. وحشد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ما يقرب من ١٣ مليون دولار لدعم بناء القدرات في المنطقة، وتعزيز إمكانية الوصول والكفاءة والمساءلة في نظم العدالة الجنائية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع والإرهاب والفساد. وبالمثل، وفي سياق مكافحة الإرهاب في منطقتي الساحل والمغرب العربي، عقدت المديرية التنفيذية للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع المؤسسات الشريكة، في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ في نواكشوط الاجتماع الأول لشبكة مسؤولي الشرطة والجمارك والمخابرات من ١١ بلداً في منطقتي الساحل والمغرب العربي، المكلفين بمراقبة الحدود. وقد يسَّر هذا الاجتماع سبل تبادل الممارسات الجيدة، وأسفر عن إنشاء شبكات مهنية تهدف إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمراقبة الحدود. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت المديرية التنفيذية، بالاشتراك مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، حلقة عمل في موضوع ''تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب المتعلقة بالحدود في منطقتي الساحل والمغرب العربي من خلال قواعد البيانات الدولية وتعزيز التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات''، في الجزائر العاصمة في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠١٤. وقد عززت حلقة العمل هذه، وهي أول حلقة تُعقد لبحث هذا الموضوع، فهم المشاركين لفوائد استخدام قواعد البيانات بشأن أمن الحدود الدولية وشجعت على استخدامها بمزيد من الكفاءة. كما أعدت المديرية التنفيذية مشروعاً بعنوان ''تعزيز الرقابة على تنقل الإرهابيين عبر الحدود في المناطق الواقعة بين المراكز الحدودية الرسمية لبلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل''. وسيبدأ تنفيذ المشروع، المؤلف من ثلاث مراحل، في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ بالشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية.

٤٣ - وفي إطار مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، لا تزال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تقوم، بتعاون وثيق مع السلطات الوطنية والشركاء، بتيسير إنجاز مشاريع في بوركينا فاسو ونيجيريا. وفي ضوء تصاعد التطرف العنيف وأهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، دشنت فرقة العمل في أيار/مايو ٢٠١٤ في نيجيريا مشروعاً بعنوان ''مقاومة مُغريات الإرهاب في نيجيريا وبناء منعة المجتمع''. ويهدف المشروع إلى تعزيز العمل والحوار بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بشأن مكافحة التطرف العنيف من أجل

فهم ومعالجة عملية التطرف. وسيكرَّر في بلدان منطقة الساحل التي تطلب ذلك، مع إدخال التعديلات اللازمة لمواءمته مع خصوصية كل بلد بعينه.

٤٤ - واشتركت فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب مع حكومة نيجيريا في تنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في أبوجا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، جمعت بين منسقي مكافحة الإرهاب والممارسين في هذا المجال من منطقة الساحل. وأقرت حلقة العمل وناقشت العناصر الرئيسية للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب والاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل واستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمكافحة الإرهاب. وشدد المشاركون على ضرورة وجود إرادة سياسية قوية من جانب الحكومات لجعل تدابير مكافحة الإرهاب أكثر جدوى وموجهة نحو تحقيق النتائج وقابلة للتنفيذ. وأكدوا أيضاً أهمية بناء قدرة المجتمعات المحلية وتعزيز التعاون بين الشركاء الدوليين لتسهيل تحقيق نتائج عملية.

٤٥ - وبدعم من صندوق بناء السلام، دُشن مشروعان رائدان في النيجر ومالي لمواجهة الأخطار المحدقة بالسلام في كلا البلدين. ففي النيجر، موَّل الصندوق برنامجاً مشتركاً لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة تاهوا (على الحدود مع مالي) تكلفته ٣ ملايين دولار لمنع امتداد تأثير أزمة مالي. وهذا المشروع، الذي ينفَّذ بالتعاون الوثيق مع ''الهيئة العليا لتوطيد السلام''، موجه للشباب ومجتمعاتهم الذين يُخشى تجنيد أفرادهم على أيدي الجماعات المسلحة. وفي مالي، يموِّل الصندوق حالياً مشروعاً تكلفته ٣ ملايين دولار، وتنفذه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ويهدف إلى زيادة الثقة بين الجماعات المسلحة والحكومة. واستشرافاً للمستقبل، يعتزم الصندوق تمويل مشروع تجريبي لمراقبة الحدود والأسلحة في المجتمعات المحلية التي تقطن المنطقة الحدودية بين مالي والنيجر.

الهدف الاستراتيجي ٣: القدرة على التكيف

٤٦ - بفضل استلام مبلغ ١,١ بليون دولار (٦٣ في المائة من المبلغ المطلوب وهو ١,٧ بليون دولار)، اعتُبر نداء منطقة الساحل لعام ٢٠١٣ أحد أفضل النداءات الإنسانية تمويلا لهذا العام. غير أن قطاعي الأغذية والتغذية هما القطاعان الوحيدان اللذان موِّلا بالشكل الجيد، مما أحدث خللا في الاستجابة. واعترافاً بالطابع المزمن للاحتياجات الإنسانية في منطقة الساحل، وُضعت خطة استراتيجية للاستجابة مدتها ثلاث سنوات (٢٠١٤-٢٠١٦) لتعزيز استجابة متكاملة متعددة القطاعات وإقامة شراكات أقوى بين أوساط الإغاثة الإنسانية وأوساط التنمية. وتستهدف الخطة تزويد عدد يقدر بنحو ١٥ مليون شخص بالمساعدات

الإنسانية، بما في ذلك المساعدة في مجال الأمن الغذائي للاجئين والنازحين والعائدين والمجتمعات المضيفة، وكذلك الدعم التغذوي للأطفال دون سن الخامسة والدعم لنحو ١٢ مليون شخص يُخشى عليهم من أخطار الأوبئة. وفي عام ٢٠١٤، تبلغ الاحتياجات الإنسانية ٢,٠٢٥ بليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٩ في المائة عن طلب التمويل البالغ ١,٧ بليون دولار لعام ٢٠١٣.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم عدد من مبادرات الأمم المتحدة الإقليمية إسهامات هامة في قدرة الناس على التكيف في منطقة الساحل. وتدعم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل من أجل تعزيز تحليل حالة الأمن الغذائي والتغذية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بطرق منها استحداث الأدوات والتقييمات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دُربت السلطات الوطنية المعنية في ستة بلدان أخرى على تحليل انعدام الأمن الغذائي والضعف التغذوي، مما يرفع العدد الإجمالي للبلدان التي تدربت إلى ١٢ بلداً. كما ساعدت اليونيسيف مبادرة تنمية القدرات في مجال التغذية في غرب أفريقيا، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وجمعية وزراء الصحة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على معالجة النقص الحاصل في المهنيين المؤهلين في مجال التغذية. وساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز آليات التأهب للكوارث. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم لمبادرة واغادوغو لتعزيز القدرات على إدارة الديناميات السكانية في المنطقة، والإسراع في تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق عائد ديمغرافي في منطقة الساحل.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ عدد من التدخلات الإقليمية. فقد أُحرز تقدم في إنشاء احتياطي غذائي إقليمي برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة. ومن شأن هذه الآلية تقديم المساعدة الغذائية العاجلة أثناء الأزمات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي. وأطلقت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية برنامجاً بعنوان ''خدمات مناخية لتعزيز القدرة على التكيف'' بغرض تزويد صانعي القرار في منطقة الساحل بالمعلومات والخدمات المصممة بحسب احتياجاتهم المناخية، وذلك بهدف الحد من الخسائر البشرية والاقتصادية المرتبطة بالأحوال الجوية والمناخية الشديدة بشكل مطرد وتعزيز تدبير الموارد المائية. وبناء على الشراكة الناجحة مع اللجنة الدائمة، يجري وضع منهجية مشتركة لقياس القدرة على التكيف. وبالإضافة إلى ذلك، وضع برنامج الأغذية العالمي مؤشرات لقياس درجة استهلاك المواد الغذائية واستراتيجيات المواجهة.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي في تنفيذ برنامج بشأن مَلك زمام مستقبل منطقة الساحل من خلال العائدات الديمغرافية دعماً لزيادة ما هو متوافر من سلع الصحة الإنجابية والقدرة على تحمل تكاليفها والاستفادة منها، وكذلك تعزيز أعمال جمع البيانات وتحليلها. وقد أجريت تحليلات ديمغرافية واقتصادية في كل من بلدان منطقة الساحل للاسترشاد بها لدى وضع السياسات المرتكزة على الأدلة.

٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً التخطيط لعدد من المبادرات الجديدة بالتشاور الوثيق مع الحكومات والكيانات الإقليمية في منطقة الساحل، مع التركيز بوجه خاص على الدعوة لاعتماد نهج إقليمي لمواجهة التحديات المشتركة في مجال تحليل المخاطر والضعف، والتأهب للكوارث، وتدبير الموارد الطبيعية، والصحة الحيوانية، والرعي، والهجرة وتمكين المرأة اقتصادياً. ويجري السعي لإقامة شراكات مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة الثنائية من أجل تنفيذ هذه المبادرات بنجاح.

٥١ - وقد وضع مكتب مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل استراتيجية للاتصالات بهدف دعم تنفيذ جميع الركائز الثلاث لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة من خلال توفير معلومات موثوقة ودقيقة وفي الوقت المناسب ونزيهة بشأن دور الأمم المتحدة في هذه العملية، وإدارة توقعات مختلف فئات الجمهور. ويعمل المكتب بشكل وثيق مع بقية مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وحكومات البلدان الخمسة المشمولة بالاستراتيجية المتكاملة لضمان اتساق الرسائل على نحو فعال.

رابعا - منتدى التنسيق الوزاري لمنطقة الساحل

٥١ - في تقريري الأخير عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (S/2013/732)، أبلغت مجلس الأمن بأن منتدى للتنسيق قد أُنشئ خلال اجتماع وزاري عقد بشأن منطقة الساحل في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، على هامش زيارة رفيعة المستوى قمت بها إلى المنطقة برفقة رئيس البنك الدولي. وغاية المنتدى هو مواصلة الاهتمام بالتحديات المهمة التي لا تزال المنطقة تواجهها، وتيسير مناقشة الأولويات المشتركة للمبادرات الإقليمية في منطقة الساحل، وتتبع التقدم المحرز الناتج خصوصاً عن الدعم المنسق من جانب المجتمع الدولي. وهو بمثابة محفل يساعد الأمم المتحدة وشركاءها على تنسيق جهودهم بناء على مواطن القوة التكميلية. وقد عقد المنتدى اجتماعه الثاني يوم ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ في باماكو تحت رئاسة مالي التي تكون بالتناوب لمدة عامين.

٥٣ - وترأس الاجتماع وزير شؤون خارجية مالي، عبد الله ديوب، وحضرته الدول الأعضاء في منطقة الساحل والبلدان المجاورة، وكذلك منظمات إقليمية ودولية ومؤسسات مالية. وحضر الاجتماع كل من مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل وممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل، بيير بويويا، اللذان يتوليان أيضاً منصب رئيسي الأمانة الفنية لمنتدى التنسيق. وأيد المشاركون خارطة الطريق لمنتدى التنسيق التي قدمتها مالي وجددوا التزامهم بتعزيز التنسيق وترشيد تخصيص الموارد لمبادرات التعاون الإقليمي. واتفق المشاركون على ضرورة أن يعتمد منتدى التنسيق تعريفاً مرناً للنطاق الجغرافي، بحيث يتسنى إدخال ما يلزم من تعديلات على أساس التحديات الخاصة التي يهدف كل مبادرة أو نشاط إلى التصدي لها. واتخذوا خطوات ملموسة نحو تحسين التنسيق، بما في ذلك عن طريق تكليف الأمانة الفنية بإعداد تحليل مقارن لمختلف المبادرات المتعلقة بمنطقة الساحل لمناقشتها خلال الاجتماع المقبل للمنتدى الذي من المتوقع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٥٤ - وستواصل مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل دعم الأداء الفعال لمنتدى التنسيق لمنطقة الساحل، بتعاون وثيق مع الرئاسة المالية والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع جميع الدول الأعضاء المعنيين وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية.

خامسا - آخر المستجدات عن المبادرات الإقليمية الأخرى في منطقة الساحل

٥٥ - لاقت منطقة الساحل اهتماماً متجدداً بسبب أزمتي ليبيا ومالي وبفضل الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدتها الأمم المتحدة وغيرها. ولئن كان هذا الاهتمام تطوراً ساراً، فإنه يزيد من الحاجة إلى تنسيق أفضل.

٥٦ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، مثَّل الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا الأمم المتحدة في اجتماع رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، نظمه في بروكسل الاتحاد الأوروبي وترأسه وزير المصالحة الوطنية في مالي، الشيخ عمر ديارّا. وكان من بين المشاركين وزراء بلدان من منطقة الساحل وممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية المعنية، والأعضاء المهتمون من الاتحاد الأوروبي والجهات المانحة. وخلال الاجتماع، أكد ممثلو الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية الدور الهام لمنتدى التنسيق من حيث ضمان التآزر بين مختلف النهج والاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عدة شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف عن الاهتمام بمواءمة مبادراتهم الخاصة مع الأفرقة العاملة التابعة للأمم المتحدة، المعنية بالحوكمة والأمن والقدرة على التكيف. وخلال الاجتماع، أكد الاتحاد

الأوروبي التزامه بزيادة جهوده من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل بالتعاون مع الجهات المعنية الإقليمية والدولية.

٥٧ - ولا تزال حكومات بلدان منطقة الساحل ملتزمة برص الصفوف لمواجهة التهديدات التي تواجه المنطقة، والدليل على ذلك إنشاء ''مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل'' في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٤، الذي يضم بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر، على هامش مؤتمر قمة عقده رؤساء الدول والحكومات. وهدف مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل هو الترويج لرؤية موحدة للتعاون الإقليمي في مجالات التنمية والأمن بين البلدان الخمسة. وترأس المجموعة في الوقت الراهن حكومة موريتانيا وتساعدها أمانة يوجد مقرها في نواكشوط. ويقوم الوزراء المكلفون بالاقتصاد والتخطيط والتنمية حالياً بوضع خطط الاستثمار الوطنية ذات الأولوية.

٥٨ - وخلال الاجتماع السادس الذي عقده فريق الدعم والمتابعة المعني بالوضع في مالي يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، أعلنت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي عن إنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، بقيادة ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل، ويقع مقرها في باماكو. وينصب اهتمام البعثة على تعزيز الحوكمة الشاملة والفعالة، وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين، والأمن والتعاون الإقليميين في مالي ومنطقة الساحل. وتولى الاتحاد الأفريقي قيادة عملية نواكشوط المتعلقة بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، التي استُهلت في آذار/مارس ٢٠١٣ والتي تهدف إلى تعزيز التعاون والأمن عبر الحدود. وتعمل مبعوثة الأمم المتحدة الخاصة لمنطقة الساحل بشكل وثيق مع ممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل، بصفتهما رئيسا منتدى التنسيق لمنطقة الساحل.

٥٩ - ومن ضمن المبادرات الهامة الأخرى في المنطقة تنظيم مؤتمر القمة الثاني المعني بمنطقة الساحل على المستوى الوزاري، الذي عقد على هامش الاجتماع العشرين للمجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء، الذي عقد يوم ١٢ آذار/مارس ٢٠١٤ في الخرطوم، وأسفر عن اعتماد مشروع إطار للتنمية والأمن في منطقة الساحل والصحراء. وقد وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضاً استراتيجية لمنطقة الساحل، تركز على ما يلي: (أ) السلام والأمن ومحاربة الإرهاب، (ب) والري والزراعة والقدرة على التكيف، (ج) وتشييد البنية التحتية من أجل التنمية. ومُثلت الأمم المتحدة في اجتماعين على المستوى الوزاري نظمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أولهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في واشنطن وثانيهما في أيار/مايو ٢٠١٤ في أبوجا، على التوالي،

وأسفرا عن وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمنطقة الساحل وبدء تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني بشأن أمن الحدود بين دول الساحل والمغرب العربي في الرباط بالمغرب يومي ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. واعتمد المشاركون في المؤتمر إعلان الرباط، الذي تضمن إنشاء مركز إقليمي للتدريب وإنشاء أفرقة عاملة معنية بالأمن والمخابرات والجمارك والعدالة، وستتولى صياغة مقترحات في تلك المجالات قبل المؤتمر المقبل الذي يتوقع عقده في مصر في عام ٢٠١٤.

٦٠ - ويركز النهج الإقليمي في منطقة الساحل الذي وضعه البنك الدولي على معالجة الضعف وبناء القدرة على التكيف وتعزيز الفرص الاقتصادية والتكامل الاقتصادي من خلال مجموعة من التدخلات الإنمائية في مجالات مثل البنية التحتية والتجارة والنقل والزراعة والري وتدبير الموارد الطبيعية وسبل العيش والأمراض المهملة. ودعم البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي مبادرات الأمم المتحدة في مجال القدرة على التكيف، بالإضافة إلى المساهمات الثنائية الهامة في المنطقة.

سادسا - ملاحظات

٦١ - إن منطقة الساحل لا تزال تقتضي اهتمام المجتمع الدولي والتزامه لأنها تواجه تحديات متعددة الأوجه ومعقدة تعرقل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية فيها على المدى الطويل. فالأمن في منطقة الساحل بشكل أعم تتهدده الأنشطة المكثفة للجماعات الإرهابية والإجرامية وتآكل سلطة الدولة، مما يؤثر سلباً في فرص التنمية. ولقلة قدرات الحكومات في المنطقة على ضمان الأمن لسكانها وتقديم الخدمات الأساسية وتعزيز الحوار ولمشاركة المواطنين تأثيرٌ سلبي في مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتقتضي هذه التهديدات الإنسانية والأمنية استخدام الموارد المتاحة بقدر أكبر من الكفاءة لبذل جهود تستهدف مكافحة الفقر وانعدام الأمن. وفي هذا الصدد، تمثل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وسيلة مرنة تهدف إلى توجيه التدخلات الجماعية في المنطقة. والغرض منها أن تتطور وتتكيف مع الظروف المتغيرة. وتعمل بتعريف جغرافي مرن، يشمل بلدان في منطقة الساحل والصحراء بشكل أعم.

٦٢ - وقد كان الزخم الذي تولد أثناء الاجتماع الأول الذي عقده وزراء بلدان منطقة الساحل يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في باماكو، والذي أفضى إلى تأسيس منتدى التنسيق لمنطقة الساحل، مصدر إلهام لطرح مبادرات جديدة. وأعقب إنشاء مجموعة الخمسة

لمنطقة الساحل، التي تهدف إلى الترويج لرؤية موحدة بين بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر للتعاون الإقليمي في مجالات الأمن والتنمية، استراتيجيتا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لمنطقة الساحل، اللتان تسعيا إلى معالجة القضايا الرئيسية في مجالات الأمن والتنمية والتحديات العابرة للحدود الوطنية. وإنني أرحب بهذه المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تبرهن على تولي البلدان زمام الأمور بنفسها وتسعى لحشد الطاقات من أجل التصدي للتحديات التي تعترض مسيرة السلام والتنمية في المنطقة على المديين القصير والطويل. غير أنها تؤكد ضرورة تعزيز التنسيق.

٦٣ - ولبلوغ هذه الغاية، تلتزم الأمم المتحدة بمواصلة التشاور بانتظام مع جميع الجهات المعنية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، مع مراعاة العلاقات المتشابكة مع مناطق أخرى من القارة، وذلك من أجل ضمان القيام بتدخلات مستدامة ومتماسكة ومنسقة في منطقة الساحل. وستواصل مبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل وممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمالي ومنطقة الساحل، بصفتهما رئيسا الأمانة الفنية لمنتدى التنسيق، دعم الأداء الفعال للمنتدى، الذي عُهد إليه بمهمة التنسيق العام للمبادرات في المنطقة.

٦٤ - إن الأمم المتحدة تدعم وتشجع جميع بلدان المنطقة وشركاءها بشكل كامل على مواصلة العمل معاً في معالجة الأسباب الهيكلية لعدم الاستقرار والهشاشة. وسيكون النجاح في هذا المسعى رهيناً بالالتزام السياسي المتين لإحداث تغييرات ذات مغزى في مجالي الحوكمة والديمقراطية.

٦٥ - وأود أن أجدد الإعراب عن تقديري لمبعوثي الخاص السابق لمنطقة الساحل، السيد برودي، وموظفيه على جهودهم المستمرة خدمة للسلام والتنمية في منطقة الساحل. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لممثلي الخاص لغرب أفريقيا، السيد جنيت، على دوره القيادي في إنشاء آلية التنسيق من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ولأعضاء فريقه على تفانيهم. وأود أن أعرب عن تقديري لمبعوثتي الخاصة لمنطقة الساحل المعينة حديثاً، السيدة غيبري سيلاسي، لإسراعها بالعمل دعماً لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، فور تعيينها. وأثني على الجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة في جميع أرجاء منطقة الساحل، بما في ذلك القائمون على انعقاد اجتماعات أفرقة الأمم المتحدة العاملة الثلاثة في دكار.